

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 14 – 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2022/5-(A,B,C)/2
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج. ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- ← خطة البرنامج للإدارة (2023-2025) (WFP/EB.2/2022/5-A/1)
- ← تحديث بشأن صندوق التحوّل لتغيير الحياة (WFP/EB.2/2022/5-B/1)
- ← خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.2/2022/5-C/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2234

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

عزيزي السيد بيزلي،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم الواردة في الملحق المرفق.

خطة البرنامج للإدارة (2023-2025) (WFP/EB.2/2022/5-A/1)؛

تحديث بشأن صندوق التحوّل لتغيير الحياة (WFP/EB.2/2022/5-B/1)؛

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.2/2022/5-C/1).

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،

عبد الله بشار بونغ

(Abdallah Bachar Bong)

رئيس اللجنة الاستشارية

السيد ديفيد بيزلي (David Beasley)

المدير التنفيذي

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68-70

00148 Rome, Italy

أولاً- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ثلاثة تقارير صدرت عن أمانة البرنامج وستقدّم إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج المقرر عقدها في روما، إيطاليا، ابتداء من 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وتقدّم خطة البرنامج للإدارة (2023-2025) (EB.2/2022/05-A/1) إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها، في حين أن تحديث صندوق التحوّل لتغيير الحياة (EB.2/2022/05-B/1) يُقدّم للنظر فيه، بينما تقدّم خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (EB.2/2022/05-C/1) للعلم. وخلال نظر اللجنة الاستشارية في التقارير، اجتمعت بممثلي أمانة البرنامج الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطبة بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

ثانياً- خطة البرنامج للإدارة (2023-2025)

برنامج العمل المقرر

2- تقدم خطة البرنامج للإدارة للفترة 2023-2025 (EB.2/2022/05-A/1) موجزا لبرنامج العمل المقرر للبرنامج للفترة 2023-2025 وللدعم بالميزانية مما يلزم لتنفيذ ذلك البرنامج في عام 2023. ويشير التقرير إلى أن إطار النتائج المؤسسية الجديد، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2022 ويغطي الفترة 2022-2025، سيصبح ساري المفعول في 1 يناير/كانون الثاني 2023. وتحدد الخطة النتائج والأهداف المتوقعة التي يتعين تحقيقها والمؤشرات التي سيستخدمها البرنامج لرصد برامج والإبلاغ عنها؛ وترتبط أنشطة البرنامج بأهداف التنمية المستدامة؛ وتوائم عمل البرنامج بشكل أوثق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتعزز المساءلة.

3- ويشير التقرير إلى نمو كبير في عدد المتضررين من الجوع المزمن منذ بدء تفشي الجائحة، فقد ارتفع هذا العدد بنحو 150 مليون شخص بين عامي 2019 و2021 ليصل إلى ما بين 702 و828 مليون شخص. ومن المتوقع أن يبقى ما يقرب من 670 مليون شخص يواجهون الجوع المزمن في عام 2030، أي ما يقرب من 8 في المائة من سكان العالم، وهذه النسبة تماثل تلك التي شهدتها عام 2015 عندما أطلقت خطة عام 2030 (EB.2/2022/05-A/1)، من الفقرة 9 إلى 11 و16؛ المرفق السادس).

جمع الأموال

4- يقدم التقرير معلومات عن تنوع قاعدة تمويل البرنامج (الفقرات من 36 إلى 57) واستراتيجيات لتحسين مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به (الفقرات من 58 إلى 65). وللتمكن من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، سيزيد البرنامج جهوده لتنوع قاعدة تمويله من خلال تعزيز المشاركة مع الجهات المانحة الناشئة التي ليست أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك عن طريق تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة جمع الأموال من شركات القطاع الخاص والمؤسسات والأفراد والصناديق المواضيعية وأدوات تمويل الأمم المتحدة، وتعزيز النهج المشتركة مع المؤسسات المالية الدولية (المرجع نفسه، الفقرة 36). وتشمل جهود جمع التبرعات ما يلي:

(أ) القطاع الخاص: من المتوقع أن يستمر النمو السريع للمداخيل الواردة من القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات والأفراد) لتصل إلى 300 مليون دولار أمريكي في عام 2023 (المرجع نفسه، الفقرة 42)؛

(ب) شركات الأمم المتحدة: في الفترة من عام 2019 إلى عام 2021، بلغ متوسط المساهمة السنوية التي قدمها للبرنامج صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، 169 مليون دولار أمريكي. في الفترة نفسها بلغ متوسط المساهمة السنوية التي قدمتها للبرنامج صناديق الأمم المتحدة، بخلاف صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، 170 مليون دولار أمريكي، مع أن عام 2020 كان عاما استثنائيا إذ تم فيه تلقي 201 مليون دولار أمريكي بسبب الاستجابة

لجانحة كوفيد-19. ويتوقع البرنامج أن يحصل على مبلغ تمويل مماثل (180 مليون دولار أمريكي) من الصناديق المجمعَة في عام 2022 (المرجع نفسه، الفقرة 50)؛

ج) الاستفادة من الموارد المحلية: تم تخصيص أكثر من 22 مليون دولار أمريكي من تنشيط صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة، من عام 2019 إلى يونيو/حزيران 2022، لنحو خمسة وعشرين بلدا لتغطية التكاليف المرتبطة بمساهمات الحكومات الوطنية، والتي قُدرت بما يقرب من 35 مليون دولار أمريكي (المرجع نفسه، الفقرة 51)؛

د) طرائق التمويل المبتكرة: سيركز البرنامج على استكشاف فرص إضافية وبناء القدرات لتعبئة الموارد بما يتجاوز آليات التمويل التقليدية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتمويل المشترك، وخدمات تعزيز القدرات من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وترتيبات تخفيف أعباء الديون. (المرجع نفسه، الفقرة 53).

5- ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البرنامج كان، تاريخيا، ينظم حملات العطاء في نهاية السنة التقويمية لتتزامن مع العطلات الرئيسية وبداية العام الجديد. وفي السنوات الأخيرة، بدأ البرنامج أيضا توقيت حملاته في شهر رمضان، حيث يرتبط شهر رمضان المبارك الإسلامي أيضا بالعطاء. وفي أوائل عام 2021، حصل البرنامج على اعتماد الزكاة من الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية، مما أتاح للداعمين التبرع لحملات البرنامج التي تركز على الزكاة. كما أبلغت اللجنة أن البرنامج، منذ عام 2014، دخل في شراكة مع كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة، ومقرها يوتا في الولايات المتحدة، والتي ساهمت بما يزيد عن 36 مليون دولار أمريكي نقدا حتى الآن في تبرعات موجهة بشكل رئيسي لحالات الطوارئ الكبيرة. وتم التبرع بمبلغ إضافي قدره 32 مليون دولار أمريكي في منتصف عام 2022 للمساعدة في مكافحة أزمة الغذاء العالمية، مما يمثل أكبر مساهمة على الإطلاق قدمتها هذه الكنيسة مرة واحدة لمنظمة إنسانية.

6- ويشير التقرير إلى أن جهود تخفيف أعباء الديون، ولا سيما مقايضة الديون مقابل التنمية والتي تعيد توجيه الموارد نحو أهداف التنمية الوطنية، ساعدت على تعبئة موارد قيّمة للبرنامج. وقد نجح البرنامج في تمويل العمليات من خلال مقايضة الديون في بلدان مثل مصر، وغينيا - بيساو، وموريتانيا، وموزامبيق. (المرجع نفسه، الفقرة 57). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البرنامج نفذ بنجاح عدة حلول تمويلية مبتكرة، بما في ذلك مقايضة الديون، والتأمين ضد مخاطر الكوارث، والتمويل المتعلق بالمناخ، لتوسيع نطاق تعبئة الموارد من أجل التنمية وتحقيق الكفاءة والفعالية المعززتين انطلاقا من التمويل الحالي.

7- وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها البرنامج لاستخدام نهج مبتكرة من خلال تنويع جهود جمع التبرعات، وتشجع البرنامج على مواصلة جهوده لتوسيع قاعدة الجهات المانحة.

8- ويشير التقرير إلى أن المساهمات غير المخصصة قد زادت في السنوات الأخيرة من حيث القيمة المطلقة، ولكنها ظلت ثابتة كنسبة من التمويل تتراوح بين 5 و6 في المائة من إجمالي التمويل. ولتهئية بيئة تمكينية لزيادة التمويل المرن والمتعدد السنوات، سيواصل البرنامج تعزيز إبراز الصورة والشفافية والإبلاغ فيما يتعلق بهذا التمويل، على المستويين العالمي والقطري. وفي عام 2023، سيبدأ البرنامج أيضا الإبلاغ عن التمويل "المخصص بشروط خفيفة"، والذي سيوفر الاعتراف الواجب بالمساهمات المخصصة على المستوى الإقليمي أو المواضيعي (المرجع نفسه، الفقرتان 60 و62، الشكل ثانيا-3). وفي حين أن اللجنة الاستشارية تلاحظ زيادة المساهمات غير المخصصة من حيث القيمة المطلقة، فإنها تلاحظ أن التمويل المرن لا يزال يمثل ما بين 5 و6 في المائة من إجمالي إيرادات المساهمات، وهي تقريبا نفس النسبة التي كان عليها في السنوات السابقة. وتتفق اللجنة في أن البرنامج سيواصل بذل قصارى جهده لتوسيع نطاق تعبئة التمويل المرن، بما في ذلك من خلال مجموعة متنوعة من مبادرات جمع الأموال، لزيادة نسبة المساهمات غير المخصصة، وسيقدم تقريرا عن ذلك في خطة البرنامج للإدارة المقبلة.

المتطلبات التشغيلية

9- يشير التقرير إلى أنه استنادا إلى النمو الهائل على الصعيد العالمي في عدد الأشخاص المتضررين من الجوع المزمن وسوء التغذية، قُدرت المتطلبات التشغيلية للبرنامج لعام 2023، في يونيو/حزيران 2022، بمبلغ 19.7 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 5.8 مليارات من الدولارات ونسبتها 41 في المائة عن خطة الإدارة السابقة. وبشكل عام، يعترف البرنامج الوصول، من خلال 86 عملية، إلى 150 مليون شخص محتاج، بزيادة قدرها 21 في المائة عن خطة الإدارة السابقة (EB.2/2022/05-A/1، الفقرة 66). ويشير التقرير إلى أنه في عام 2023، ستظل الاستجابة للأزمات، بمبلغ 15 347 مليون دولار أمريكي، مستأثرة بأكبر حصة من المتطلبات، أي 78 في المائة من الإجمالي، كما أن بناء القدرة على الصمود سيشكل 19 في المائة والأسباب الجذرية 3 في المائة، بمبلغ 3 768 مليون دولار أمريكي وبمبلغ 574 مليون دولار أمريكي على التوالي. ويشير التقرير إلى أن هذه الأرقام تعكس نموا غير مسبوق في الاحتياجات الإنسانية على مستوى العالم كما تعكس أولوية البرنامج المتمثلة في إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ (المرجع نفسه، الفقرة 74، الجدول ثالثا-1). وقد بلغت عائدات المنظمة من المساهمات 9.6 مليارات دولار أمريكي في عام 2021. وبالنسبة لعام 2022، يتوقع البرنامج أن يتلقى أكثر من 11 مليار دولار أمريكي كمساهمات عالمية، كما أن من المتوقع أن يتلقى المبلغ نفسه في عام 2023. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات المحدثة المتعلقة بالمساهمات وبالمستفيدين الذين سيتم الوصول إليهم من خلال عمليات البرنامج في عام 2022 ستقدم إلى المجلس التنفيذي عند النظر في التقرير.

الأغذية والتحويلات القائمة على النقد

10- تدعو خطة البرنامج القائمة على الاحتياجات لعام 2023 إلى توفير 7.5 ملايين طن متري من الأغذية العينية بقيمة 8.1 مليارات دولار أمريكي. وبشكل ذلك زيادة بأكثر من 40 في المائة مقارنة بعام 2022 (5.8 مليارات دولار أمريكي). وفي عام 2023، ستبلغ المتطلبات التشغيلية المقدر للبرنامج للتحويلات القائمة على النقد 6.2 مليارات دولار أمريكي في 73 بلدا، بما يشكل زيادة قدرها 2.1 مليار دولار أمريكي أو 50 في المائة عن عام 2022. وتشكل التحويلات القائمة على النقد 86 في المائة من الزيادة، وتشكل قسائم القيمة النسبة المتبقية البالغة 14 في المائة. وفي عام 2023، ستكون المتطلبات التشغيلية لقسائم السلع 571 مليون دولار أمريكي، أو 3 في المائة من إجمالي تكاليف التحويلات. ويمثل هذا الرقم اتجاها تصاعديا، على عكس الاتجاه التنافلي الذي لوحظ في السنوات السابقة (EB.2/2022/05-A/1، الفقرات 90، و94 و98).

11- ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن آثار التحويلات القائمة على النقد تُقِيم على أساس منتظم من خلال التقييمات الخاصة بكل بلد وذلك بتكليف مباشر من البرنامج أو كجزء من التقييمات المشتركة بين الوكالات. كما يتتبع البرنامج الأداء كجزء من إطار النتائج المؤسسية حيث تنتج مجموعة مؤشرات النتائج والنواتج ذات الصلة بالتحويلات النقدية القائمة على النقد للبرنامج إجراء تحليل تُستكمل به نتائج التقييمات. وأبلغت اللجنة أنه يتم الحصول على المدخلات النوعية من خلال التحدث إلى آلاف الأشخاص في المجتمعات المحلية كل أسبوع، وأنها ضرورية لإعداد وفهم النتائج كجزء من الرصد والإبلاغ المستنديين إلى التقييم. وفيما يتعلق بالتكامل مع الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى، أبلغت اللجنة أن لدى البرنامج شراكة قوية للغاية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بما في ذلك مركز التميز المشترك مع البرنامج والسياسات والنهج المتوائمة فيما يتعلق بالتحويلات النقدية. ومنذ إطلاق البيان النقدي الموحد للأمم المتحدة، تعاون البرنامج مع الموقعين من الأمم المتحدة وأحرز تقدما كبيرا في ركائزه الثلاثة المتمثلة في البرمجة النقدية المنسقة والمشتريات التعاونية وإمكانية التشغيل البيئي للأنظمة. وأبلغت اللجنة أيضا أن البرنامج، من خلال البيان النقدي الموحد، سيواصل توسيع النهج ليشمل بلدانا أخرى خارج نطاق البلدان المحورية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإمكانية التشغيل البيئي في العمليات، وبناء تعاون أقوى مع الحكومات والشركاء الآخرين لتجنب النظم الموازية، والتشجيع على زيادة شمول البيان النقدي الموحد والمواءمة في المشتريات والمدفوعات الرقمية، وإنشاء حلول تقنية لتبادل البيانات، وزيادة تبادل التعلم، والتواصل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة المتوقعة في التحويلات القائمة على النقد بمبلغ 2.1 مليار دولار أمريكي، أو 50 في المائة، خلال عام 2022. كما تلاحظ اللجنة التقييم النوعي

والمتمعد الطبقات الذي أجراه البرنامج بشأن التحويلات القائمة على النقد، فضلا عن العمل التعاوني والتكاملي مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيتم تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن التحويلات القائمة على النقد في تقارير البرنامج المقبلة.

التكاليف لكل مستفيد

- 12- يشير التقرير إلى أن التكلفة اليومية لكل مستفيد تعكس المبلغ المقدر في الميزانية الذي يمكن أن يُعزى إلى الحصص الغذائية اليومية أو التحويلات القائمة على النقد المقدمة إلى كل مستفيد من أجل تحقيق أهداف البرنامج. وبالنسبة لعام 2023، تقدر التكلفة الإجمالية لكل مستفيد بـ 0.45 دولارا أمريكيا، بزيادة قدرها 18 بالمائة عن التقدير البالغ 0.38 دولار أمريكي والوارد في تقرير الأداء السنوي لعام 2021 وخطة الإدارة للفترة 2022-2024 (EB.2/2022/05-A/1، الفقرات 105-108). كما يشير التقرير إلى أن المكون الرئيسي للتكلفة اليومية لكل مستفيد هو تكلفة تقديم التحويل (قيمة التحويل بالإضافة إلى تكلفة القيام بالتحويل)، ومن المتوقع أن يشكل في عام 2023 ما متوسطه 86 في المائة من التكلفة الإجمالية لكل مستفيد.
- 13- ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقسيم فئات التكلفة في تحليل التكلفة لكل مستفيد مطابق لفئات تكاليف ميزانية الحافظة القطرية على النحو المحدد في المادة العاشرة-2 (ج) (2) (1) من اللائحة العامة للبرنامج وكما هو مبين في الجدول 4-3 من التقرير. وبشكل عام، يتألف 86 في المائة من المتطلبات التشغيلية لعام 2023 من الفئة الأولى، أو "تكاليف التحويل"، والتي تتوافق مع "القيمة النقدية للبند أو النقد المقدم، أو الخدمة المقدمة، فضلا عن تكاليف التسليم ذات الصلة". وأبلغت اللجنة أن نسبة الـ 14 في المائة المتبقية تتألف مما يلي: (1) "تكاليف التنفيذ"، التي تقابل المصروفات المرتبطة مباشرة بأنشطة محددة داخل البرنامج، بخلاف تكاليف التحويل؛ (2) "تكاليف الدعم المباشرة"، التي تقابل نفقات المستوى القطري المرتبطة مباشرة بتنفيذ البرنامج ككل ولكن لا يمكن عزوها إلى نشاط معين داخله؛ (3) "تكاليف الدعم غير المباشرة" وهي تكاليف لا يمكن ربطها مباشرة بتنفيذ البرنامج. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التوزيع التفصيلي لحساب التكلفة لكل مستفيد، وترى أن من شأن الأخذ بمزيد من الفصل بين القيمة النقدية للبند وتكاليف التحويل أن يعزز عرض التكلفة لكل مستفيد.

خطة التنفيذ المؤقتة

- 14- يشير التقرير إلى أن خطة التنفيذ المؤقتة العالمية لعام 2023 تقدر بمبلغ 12 مليار دولار أمريكي لمساعدة 140 مليون مستفيد. وتشكل خطة التنفيذ المؤقتة 61 في المائة من المتطلبات التشغيلية البالغة 19.7 مليار دولار أمريكي. وقد تمت صياغة خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2023 على المستوى العالمي، وهناك ثلاثة عوامل تحد من قيمتها الإجمالية، وهي: توقعات المساهمة العالمية المحدثة لعام 2022 البالغة 11 مليار دولار أمريكي، والاستخدام الصافي المقدر لأرصدة المساهمات المرحلة بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي، والإيرادات المتوقعة للخدمات المقدمة عند الطلب وقدرها 500 مليون دولار أمريكي. وهي تعرض ترتيب الأولويات حسب مجال التركيز، والحصيلة الاستراتيجية، والنواتج، وفئة النشاط، وطريقة التحويل، وتحدد كيف يعزز البرنامج تحقيق أقصى استفادة من موارده المتوقعة والأموال المتاحة لمساعدة المستفيدين. وسيضع كل فريق من أفرقة المكاتب القطرية خطة تنفيذ لعام 2023 وستشكل الأساس للإبلاغ في الكشف المالي الخامس (كشف مقارنة الميزانية والمبلغ الفعلي للسنة) والتقارير القطرية السنوية (EB.2/2022/05-A/1، الفقرات 111-115 والجدول 7-3). وتقر اللجنة الاستشارية بعرض خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2023 وإسهامها في إدارة أكثر شفافية لنقص الموارد وأنماط الإنفاق ذات الصلة.

دعم البرامج وتسيير الأعمال

- 15- يستند إطار الميزنة المؤسسية لعام 2023 إلى المنهجية المعتمدة خلال عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة التي أطلقها المدير التنفيذي في عام 2020. وقد تم توسيع عملية الميزانية المؤسسية السنوية لتشمل جميع الأنشطة التي يديرها المقر العالمي (أي شعب المقر في روما والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال التابعة للبرنامج)، بغض النظر عن مصدر تمويلها.

وتبلغ الميزانية الشاملة لدعم البرامج وتسيير الأعمال لعام 2023 في البرنامج 935.7 مليون دولار أمريكي، مما يعكس زيادة قدرها 122.7 مليون دولار أمريكي (15 في المائة) عن ميزانية عام 2022. ومن بين المحركات الرئيسية للزيادة النمو في حجم وتعقيد الأنشطة التشغيلية للبرنامج استجابة لتزايد الجوع في العالم، وهو ما يتضح من الزيادة البالغة 41 في المائة في خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2023؛ ويمثل التضخم محركاً رئيسياً آخر لزيادة التكاليف (EB.2/2022/05-A/1)، الفقرات 131-132).

16- وحددت جميع الأنشطة المدرجة في الميزانية الشاملة لدعم البرامج وتسيير الأعمال لعام 2023 مصادر التمويل وتم تصنيفها وفقاً لكونها "أنشطة أساسية" أو "خدمات أخرى" أو "أنشطة مباشرة". وتعد الأنشطة الأساسية، التي تبلغ قيمتها 752.6 مليون دولار أمريكي أو 80 في المائة من إجمالي الميزانية الشاملة لعام 2023، أنشطة أساسية تساهم في التنفيذ الكفء والفعال لخطة التنفيذ السنوية للبرنامج ولكن لا يمكن عزوها بسهولة إلى أي من فرادى الخطط الاستراتيجية القطرية. وتكمل الأنشطة المدرجة في فئة "الخدمات الأخرى" الأنشطة الأساسية من خلال إدراج الأنشطة العاجلة أو أنشطة توسيع النطاق، والأنشطة التي تسد العجز في الموارد والمبادرات المحددة زمنياً أو الجديدة. وهي أنشطة عرضية أو تكميلية أو تقديرية تتعلق بمواصلات العمليات وتحقيق الأولويات ولكنها لا تدعم عمليات البرنامج بشكل مباشر. والأنشطة المصنفة على أنها "مباشرة"، والتي تشكل 14 في المائة من إجمالي الميزانية، هي تلك التي يمكن عزوها إلى العمليات القطرية أو الأنشطة الأخرى. وتُدار نفقات هذه الأنشطة والتكاليف المستردة منها من خلال حسابات خاصة. وأثناء وضع ميزانية عام 2023، تم استعراض تصنيف الأنشطة، مما أسفر عن إعادة تصنيف عدد من الأنشطة بين فئات الأنشطة الأساسية والخدمات الأخرى والأنشطة المباشرة. ولإجراء مقارنة دقيقة للأنشطة الأساسية بين عامي 2022 و2023، تم تطبيق التصنيف الجديد الذي أُدخل في عام 2023 على الأنشطة المنفذة في عام 2022، مما أدى إلى انخفاض صاف قدره 15.5 مليون دولار أمريكي في ميزانية عام 2022 المخصصة للأنشطة الأساسية (المرجع نفسه، الفقرات 133-137).

17- ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بعدم وجود تقييم أولي رسمي لهيكل المكاتب الموحد المنقح للمكاتب القطرية عقب تنفيذ عملية الميزنة من القاعدة إلى القمة وإدخال خط الأساس. ويشير الملحق السابع من التقرير إلى أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أجرى، وفقاً لما تدعو إليه خطة عمله السنوية، مراجعة لعملية الميزنة من القاعدة إلى القمة في أوائل عام 2022. وتضمنت التحديات التي تواجه مراجعي الحسابات عدم وضع مؤشرات الأداء في بداية عملية الميزنة هذه وأن دورة الميزانية الكاملة لم تكتمل باستخدام النهج الذي قدمته العملية. علاوة على ذلك، أقر تقرير المراجعة بأن الإجراءات اللازمة لاستكمال مسارات عمل عملية الميزنة لا تزال جارية. وبالتالي، لم يكن المراجعون قادرين على التقييم الكامل لتأثير العملية على عملية الميزانية وعلى اتخاذ قرارات الميزانية. واستناداً إلى توصية المراجعة، وكذلك إلى الأنشطة الجارية في إطار عملية الميزنة من القاعدة إلى القمة، سيستمر العمل في المجالات الرئيسية لقياس أثر عملية الميزنة وتعزيز أدواتها.

18- وترى اللجنة الاستشارية أن من المفيد إجراء تقييم لأثر نظام عملية الميزنة من القاعدة إلى القمة، وإدخال خط الأساس وغيره من أدوات الميزانية ذات الصلة، وهي على ثقة من أنه سيتم إدراج مزيد من المعلومات بهذا الشأن، بما في ذلك بشأن تنفيذ توصيات المراجعة المشار إليها، في خطة البرنامج للإدارة التالية.

ميزانية دعم البرامج والإدارة

19- يُقترح أن يوافق المجلس التنفيذي على ميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 576.3 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 80.2 مليون دولار أمريكي عن عام 2022. ويشير التقرير إلى أن ميزانية دعم البرامج والإدارة هي مجموعة فرعية من أموال الميزانية الأساسية، والتي تمول 77 في المائة منها. ويُستمد تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة من المبالغ المستردة من المساهمات لتغطية تكاليف الدعم غير المباشرة. وتُقترح الإدارة الإبقاء على المعدل المحدد بنسبة 6.5 في المائة في عام 2023، مع استثناءات محددة تأخذ بمعدل مخفض نسبته 4 في المائة للأحوال التي سبق أن وافق عليها المجلس التنفيذي.

- 20- ووفقاً للتقرير، ومع أن هناك زيادة متوقعة في المساهمات العالمية للبرنامج بنسبة 31 في المائة (من 8.4 مليارات دولار أمريكي في عام 2022 إلى 11 مليار دولار أمريكي في عام 2023) وأن من المتوقع أن تشهد خطة التنفيذ المؤقتة زيادة بنسبة 41 في المائة (من 8.5 مليارات دولار أمريكي في عام 2022 لتصل إلى 12 مليار دولار أمريكي في عام 2023)، فإن زيادة ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2023 وقدرها 80.2 مليون دولار أمريكي لا تشكل إلا زيادة بنسبة 16 في المائة. وتتعلق المتطلبات الإضافية بثلاثة مجالات: التضخم (21.1 مليون دولار أمريكي) والأولويات المؤسسية (33.1 مليون دولار أمريكي) وحجم عمليات البرنامج وتعقيدها (26 مليون دولار أمريكي) (EB.2/2022/05-A/1، الفقرة 178، الشكل رابعا-2).
- 21- وبشير التقرير إلى أن الجزء الأكبر من الزيادة المقترحة في ميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 80.2 مليون دولار أمريكي سيدعم المجالات ذات الأولوية المؤسسية، وهي "الفعالية في حالات الطوارئ" (الفقرات من 193 إلى 196)، و"إدارة شؤون العاملين" (الفقرات من 197 إلى 200)، و"الأدلة والتعلم" (الفقرات من 201 إلى 204) و"الاستفادة من التكنولوجيا" (الفقرات من 205 إلى 206)، وكذلك معالجة مجالات المخاطر الكبيرة والدرجة التي لا تغطيها نتائج الإدارة الأربعة ذات الأولوية، أي "التخفيف من المخاطر المؤسسية" (الفقرات من 207 إلى 209). وتمثل ميزانية هذه الأنشطة حوالي 6 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2023 (المرجع نفسه، الفقرة 181). ومن المتوقع زيادة عدد الوظائف الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة بنحو 10 في المائة، مع استمرار الانتقال إلى وظائف محددة المدة للوظائف الأساسية، بما يتسق مع أهداف سياسة البرنامج لشؤون العاملين (انظر أيضا الفقرات 30 ومن 32 إلى 34 أدناه بشأن مسائل التوظيف). ولدى الاستفسار، رُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة حسب المستوى التنظيمي وذلك على المستوى القطري والإقليمي ومستوى المقر لفترة الخمس سنوات 2019-2023.

الجدول 1: مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة 2019-2023 (مليون دولار أمريكي)					
مجموع عام 2019	مجموع عام 2020	مجموع عام 2021	مجموع عام 2022	مجموع عام 2023	
82.6	98.1	103.4	43.0	48.4	المكاتب القطرية
72.3	80.6	81.8	105.3	116.4	المكاتب الإقليمية
13.2	13.9	13.7	15.9	18.6	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
13.5	14.9	14.9	16.5	18.4	المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا الشرقية
12.1	15.8	16.4	22.0	23.7	المكتب الإقليمي لغرب إفريقيا
11.3	11.9	12.0	14.8	16.2	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي
13.0	13.9	14.4	19.5	21.2	المكتب الإقليمي لشرق إفريقيا
9.2	10.3	10.5	16.6	18.2	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
214.0	228.1	241.7	319.1	379.5	المقر
7.0	7.0	7.7	9.1	9.6	إدارة تسيير العمليات
30.2	33.9	37.5	45.0	49.6	الشعب المسؤولة أمام المدير التنفيذي
30.4	34.1	38.5	47.4	63.6	إدارة سلسلة الإمداد وحالات الطوارئ والأمن
44.1	44.3	44.0	58.7	65.7	إدارة الشراكات والدعوة
27.3	32.1	36.6	52.2	64.1	إدارة وضع البرامج والسياسات
56.0	57.3	57.2	76.9	90.0	إدارة التسيير
19.0	19.4	20.2	29.9	36.8	إدارة ثقافة مكان العمل
16.2	16.7	16.5	28.7	32.0	الاعتمادات المركزية
385.1	423.6	443.5	496.1	576.3	المجموع الكلي

22- بينما تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التخفيض في موارد دعم البرامج والإدارة المخصصة للمكاتب القطرية يعكس التغييرات التي أدخلتها منهجية الميزمة من القاعدة إلى القمة، فإنها ترى أن من المفيد مواصلة تقييم أثر المنهجية الجديدة، فضلا عن مبادرات مؤسسية أخرى، مثل سياسة شؤون العاملين الجديدة في البرنامج، على توزيع الموظفين بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، وهي على ثقة من أن المعلومات المحدثة عن ذلك ستدرج في تقرير البرنامج المقبل.

مشروع الأمم المتحدة بشأن الهوية الشخصية

23- يشير التقرير إلى أنه في إطار ميزانية الاعتمادات المركزية المقترحة لدعم البرامج والإدارة، تشمل الموارد المخصصة في إطار "رسوم الأمم المتحدة الأخرى" مبلغ 0.3 مليون دولار أمريكي لمشروع الأمم المتحدة الجديد للهوية الشخصية، والذي يهدف إلى حل الصعوبات المرتبطة بتجزؤ البيانات ونقل البيانات عبر مؤسسات الأمم المتحدة. (EB.2/2022/05-A/1)، الفقرات من 214 إلى 215). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مشروع الهوية هو حل تحويلي للأمم المتحدة يزود القوى العاملة بهوية عالمية على نطاق المنظومة مع إمكانات هائلة لتحقيق وفورات في كفاءة الوقت للعمليات ابتداء من الالتحاق بالمنظمة وحتى التقاعد مع صندوق المعاشات التقاعدية للموظفين. ويجري حاليا اختبار الهوية في منصة لتبادل البيانات تابعة

لمراكز الحلول الرقمية في الأمم المتحدة. وستمكن هذه الهوية الرقمية موظفي ومستشاري المنظمات المشاركة من تبادل أي من مواردهم البشرية وغيرها من المعلومات الشخصية التي يرتاحون لتقاسمها ويوافقون على تبادلها مع الحفاظ على التحكم الكامل والوضوح.

24- وأبلغت اللجنة بأن إجمالي التكاليف التقديرية اللازمة لنقل حل هوية الأمم المتحدة الرقمية إلى قدرة مؤسسية للمنظمة ككل يبلغ 1 766 000 دولار أمريكي وتشمل تكلفة ما يلي: (1) الإدارة المشتركة بين الوكالات للبرامج، (2) التطوير التقني، (3) إضافة حالات مستخدمين جدد عند الحاجة. والبرنامج حالياً في مرحلته التجريبية، ويجري تقسيم التكلفة الإجمالية على المنظمات المشاركة التالية: البرنامج، والأمم المتحدة، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية شؤون اللاجئين وصندوق المعاشات التقاعدية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أهداف الحد من تجزئة البيانات وتحديات نقل البيانات عبر مؤسسات الأمم المتحدة، وهي على ثقة من أن المعلومات الإضافية المتعلقة بالمشروع ستقدم في التقرير القادم.

الاستخدام المقترح لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة

25- يشير التقرير إلى أنه في ضوء الرصيد الصحي المتوقع في ميزانية حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في نهاية عام 2022 والبالغ 337.7 مليون دولار أمريكي، المستوى المتوقع للمساهمات في عام 2023 ودخل تكاليف الدعم غير المباشرة مقابل ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة في عام 2023، تقترح الإدارة استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، ولتصحيح خطأ في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة حدث في عام 2021 بمبلغ 6.1 ملايين دولار أمريكي، ولاستثمار 50.4 مليون دولار أمريكي في أربع مبادرات مؤسسية حاسمة (EB.2/2022/05-A/1، الفقرة 243 والشكل رابعا-3).

تعديل إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة لعام 2021

26- أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن اقتراح استخدام مبلغ 6.1 ملايين دولار أمريكي لتغطية الخطأ في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة عام 2021 يتعلق بالحاجة إلى تعويض النقص في معدل تكاليف الدعم غير المباشرة البالغ 2.5 في المائة بين معدل 4 في المائة من تكاليف الدعم غير المباشرة المتفق عليه تعاقدياً مع البنك الدولي ومعدل تكاليف الدعم غير المباشرة البالغ 6.5 في المائة للمساهمات المقدمة مباشرة إلى البرنامج في أفغانستان واليمن. وقد كان من الممكن السماح بمعدل تكاليف الدعم غير المباشرة البالغ 4 في المائة إذا كانت الأموال قد قُدمت مباشرة إلى البرنامج بدلاً من إعطائها للحكومة. وسيغطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة النقص بنسبة 2.5 في المائة في تكاليف الدعم غير المباشرة حيث سيُضاف إلى هذا الحساب الدخل الناتج عن تطبيق معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة (انظر المرجع نفسه، الفقرات من 246 إلى 249).

تجديد حساب الاستجابة العاجلة

27- يشير التقرير إلى أنه في عام 2022، تسير مخصصات حساب الاستجابة العاجلة للمكاتب القطرية على المسار الصحيح لتجاوز المخصصات القياسية لعام 2021 البالغة 220 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، ومع المتطلبات التشغيلية المتوقعة وقدرها 19.7 مليار دولار أمريكي وتوقع مساهمات عالمية قدرها 11 مليار دولار أمريكي، من المتوقع أن يزداد الطلب على استخدام حساب الاستجابة العاجلة كملاذ أخير، في حالة عدم وجود مساهمات، في عام 2023. وفي هذا السياق، تقترح الإدارة تحويل 50 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة. وبينما سيواصل البرنامج الدعوة إلى تقديم مساهمات مباشرة إلى حساب الاستجابة العاجلة تضمن استدامته على المدى الطويل، فإن التحويل سيُحسن توافر الأموال لمخصصات حساب الاستجابة العاجلة (EB.2/2022/05-A/1، الفقرة 245 والجدول رابعا-14). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول رابعا-14 ومن المعلومات المقدمة لدى الاستفسار أن التحويلات من الاحتياطي قد حدثت أربع مرات منذ عام 2015. وحتى 30 يونيو/حزيران 2022، بلغ أكبر تحويل 130 مليون دولار أمريكي.

استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للأولويات المؤسسية

- 28- المبادرات المؤسسية الحاسمة الأربع المقترحة لعام 2023 والمبالغ المقابلة المطروحة عليها هي كما يلي: (1) الاستثمار في شؤون العاملين في البرنامج (27 مليون دولار أمريكي) (انظر الفقرات 30 ومن 34 إلى 38 أدناه)؛ (2) تنفيذ الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية (13.6 مليون دولار أمريكي)؛ (3) تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه (3.2 ملايين دولار أمريكي) (انظر الفقرة 31 أدناه)؛ (4) خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة (6.6 مليون دولار أمريكي) (انظر الفقرات من 49 إلى 52 أدناه) (EB.2/2022/05-A/1، الفقرة 251).
- 29- ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبادرات المؤسسية الحاسمة هي استثمارات لمرة واحدة وغير متكررة تمول بمخصصات من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة وتهدف إلى تعزيز البرمجة والقدرة التشغيلية والإدارية للبرنامج. كما أبلغت اللجنة بأن من المطلوب زيادة بنسبة 4 في المائة، من 56 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 58.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023، من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية في عام 2023، وأن المبادرات المؤسسية الحاسمة تقدم فوائدها من خلال تمكين البرنامج من الاستثمار في مبادرات استراتيجية لا يُحتمل أن تولد استثمارات إضافية كافية من الجهات المانحة من خلال الصناديق الاستثمارية المؤسسية. وأبلغت اللجنة أيضا أن البرنامج استخدم مبادرات مؤسسية حاسمة للتركيز على فرص التغيير التنظيمي التي تعزز البرمجة والقدرة التشغيلية والإدارية للبرنامج. وتهدف الاستثمارات إلى تحسين ثقافة مكان العمل في البرنامج على الصعيد العالمي وتعزيز القدرات في المقام الأول على مستوى المكاتب الإقليمية والقطرية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المبادرات المؤسسية الحاسمة تولد في كثير من الأحيان قيمة مقابل المال من خلال مكاسب في الكفاءة والفعالية لم تكن لتتحقق لولا ذلك. ومن الأمثلة على ذلك استراتيجية جمع الأموال من القطاع الخاص، والتي زادت منذ أن بدأت في عام 2019. وقد تضاعفت مساهمات القطاع الخاص من 100 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 205 ملايين دولار أمريكي في عام 2021، متجاوزة أهداف الدخل السنوي، كما أظهرت تقدما قويا في تنوع قاعدة تمويل البرنامج.
- 30- ويشير التقرير إلى أن الاستثمار بمبلغ 27 مليون دولار أمريكي مطلوب للسنة الثانية من المبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن "الاستثمار في شؤون العاملين" (المرجع نفسه، الفقرات 253-260). ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات حول إنجازات السنة الأولى وآثارها في إطار النواتج الخمسة للمبادرة المؤسسية الحاسمة، كما أبلغت بأن من المتوقع أن يكون عام 2024 هو العام الأخير من المبادرة الخاصة بالاستثمار في شؤون العاملين في البرنامج، حيث ستطرا في عام 2025 النفقات النهائية على الالتزامات المقطوعة (انظر الفقرتين 34 و38 أدناه).
- 31- وفيما يتعلق بمبادرة تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه، تشير الفقرات من 270 إلى 274 من التقرير إلى أنه تم إجراء استعراضات وظيفية حددت الحاجة إلى مزيد من التحليل للهيكلي التشغيلي للبرنامج بهدف تحديد سبل تحسين فعالية المنظمة وكفاءتها. وتهدف مبادرة تحقيق المستوى الأمثل إلى تحسين فعالية وكفاءة دعم المكاتب القطرية الذي يقدمه المقر العالمي، لتمكين هذه المكاتب من تركيز جهودها على تنفيذ العمليات. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تنفيذ المبادرة ينطوي على استعراض محدود لثلاث وظائف في ثمانية بلدان تجريبية من حيث كيفية تقديم خدمات الدعم إلى المكاتب القطرية. وتتطلع المبادرة إلى إعادة تصميم كيفية تقديم الدعم من خلال البناء على فريق وظيفي عالمي، وليس على أساس جزئي من المكاتب الإقليمية ومن المقر، كما هو الوضع حاليا؛ وإلى اختبار إعادة التصميم هذه على أساس تجريبي. وأبلغت اللجنة أيضا أن من المتوقع تجريب النموذج المستهدف الجديد في عام 2023 للتحقق من أثره المحتمل وقياسه. ومن المقرر أن تنتهي المشروعات التجريبية في نهاية الربع الثاني من عام 2023، وفي ذلك الحين، سيستعرض البرنامج ما إذا كانت الفوائد المتوقعة، من حيث الفعالية والكفاءة، قد تحققت، وذلك لتقرير ما إذا كان هذا النموذج يمكن أن يكون أساسا للمزيد من إعادة التنظيم المؤسسية عموما. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن تحديثا لمبادرة تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه سيُدرج في التقرير القادم.

32- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الملحق الخامس من التقرير يتضمن المذكرة المفاهيمية للمبادرات المؤسسية الحاسمة المقترحة لعام 2023، بما في ذلك خطة التنفيذ، والنواتج، ومؤشرات الأداء. وتقر اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة من أجل التخطيط الكافي وتوصي بضرورة أن يتضمن برنامج إدارة البرنامج معلومات عن أداء المبادرات الجارية.

الجزء غير المخصص من الحساب العام؛ التحويل إلى الاحتياطي التشغيلي

33- تمشيا مع التوصية بتحديد سقف الإقراض الداخلي للمشروعات كنسبة مئوية من التوقعات العالمية للمساهمات (انظر أيضا الفقرات من 42 إلى 47 بشأن تسهيلات التمويل الاستراتيجي أدناه)، يطلب البرنامج من المجلس التنفيذي الموافقة على تحويل مبلغ 34.8 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الحساب العام لزيادة الاحتياطي التشغيلي للإقراض الداخلي للمشروعات إلى 130 مليون دولار أمريكي (EB.2/2022/05-A/1، الصفحة 6). ومن شأن زيادة الاحتياطي التشغيلي إلى 130 مليون دولار أمريكي وبمعدل رفع مالي بنسبة 10:1 أن يدعم زيادة سقف الإقراض الداخلي للمشروعات إلى 1.3 مليار دولار أمريكي إذا وصلت توقعات المساهمات العالمية إلى 13 مليار دولار أمريكي (المرجع نفسه، الفقرة 284). وبتحويل مبلغ 34.8 مليون دولار أمريكي، من المتوقع أن يصل رصيد الجزء غير المخصص من الحساب العام إلى 127.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2023. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج يعتبر أن من الحكمة الاحتفاظ برصيد متحفظ في الجزء غير المخصص من الحساب العام لاستيعاب المخاطر وكمصدر لتمويل احتياطي المخاطر والأولويات غير الممولة وآليات التمويل. على هذا، فإن الرصيد البالغ 130 مليون دولار أمريكي يُعتبر كافيا للأغراض المذكورة أعلاه. كما أبلغت اللجنة أن البرنامج يستخدم بانتظام الجزء غير المخصص من الحساب لتغطية المخاطر المالية لشطب الخسائر وللنفقات غير المؤهلة، وأن المجلس وافق في يونيو/حزيران 2022 على تخصيص 185 مليون دولار أمريكي لآليات التمويل القائمة مثل حساب الاستجابة العاجلة وصندوق مطابقة مساهمات الجهات المانحة الناشئة، والصندوق الجديد للتحويل لتغيير الحياة.

الجدول 2: استخدام الحساب العام في الفترة من عام 2017 إلى عام 2022 (الربع الثاني)

الربع الثاني 2022	2021	2020	2019	2018	2017	
324.8	280.9	249.5	177.9	95.6	54.4	الرصيد الافتتاحي
20.0	57.1	35.9	84.0	97.3	29.4	الإيرادات
1.6	-11.6	-3.0	-10.9	-14.0	12.8	النفقات
-2.4	-1.6	-1.6	-1.6	-1.0	-1.0	المخصصات السنوية لإدارة الخزانة
-130.0						مخصصات اعتمدها المجلس التنفيذي (حساب الاستجابة العاجلة وصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة)
214.0	324.8	280.9	249.5	177.9	95.6	الرصيد النهائي
-55.0						مخصصات اعتمدها المجلس التنفيذي (صندوق التحوّل لتغيير الحياة) - لم تتم معالجتها بعد
159.0	324.8	280.9	249.5	177.9	95.6	الرصيد النهائي المعدل

شؤون التوظيف؛ إدارة شؤون العاملين

34- تعزى الزيادة في تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة من 299.7 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 360.9 مليون دولار أمريكي في عام 2023 إلى ارتفاع عدد الوظائف في تلك الفئات وزيادة معدلات الوظائف القياسية. ويشير التقرير إلى أن البرنامج سيواصل تحسين الشروط التعاقدية لموظفيه، وخاصة أولئك الذين بقوا يؤدون وظائف أساسية لعدة سنوات ولكنهم ما زالوا يعملون بعقود فنية واستشارية قصيرة الأجل. وسيرتفع، في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة، عدد الوظائف الفنية

المكافئة لوظائف محددة المدة بدوام كامل بمقدار 275 وظيفة. وسيتم إنشاء ما يقدر بـ 185 وظيفة جديدة محددة المدة من خلال تحويل وظائف قصيرة الأجل ووظائف استشارية، بتكلفة تقارب 11 مليون دولار أمريكي (المرجع نفسه، الفقرتان 197 و231).

35- ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والتنفيذي للقوى العاملة في إطار سياسة شؤون الموظفين، يتمثل الهدف المؤسسي في خفض نسبة القوى العاملة بعقود قصيرة الأجل في مقابل زيادة الوظائف الطويلة الأجل إلى 46 في المائة بحلول عام 2025، وأن الهدف المحدد لعام 2022 هو الوصول إلى نسبة 55 في المائة. وأبلغت اللجنة أنه اعتباراً من نهاية أغسطس/آب 2022، تمثل القوى العاملة بعقود قصيرة الأجل 49 في المائة من إجمالي القوى العاملة. وقد أنشئت لوحة متابعة مخصصة لمساعدة رؤساء المكاتب على تتبع تقدمهم في تنفيذ إطار التوظيف، ولتزويد شعبة الموارد البشرية والإدارة العليا بأدوات لرصد التحسينات (لا سيما من حيث توزيع وظائف العقود قصيرة الأجل في مقابل توزيع الوظائف العادية)، ولتحديد المكاتب التي قد تحتاج إلى دعم لتمكين من تحقيق مزيد من التحسين.

36- وأبلغت اللجنة أيضاً بأن استخدام التعيينات الفنية قصيرة الأجل قد توقف كجزء من إطار التوظيف الجديد. ونتيجة التدابير الانتقالية تجديد التعيينات الحالية في وقت إصدار السياسة الجديدة (15 سبتمبر/أيلول 2021) ولكن حتى نهاية عام 2025 فقط. وقد دُعي المديرين لتقييم احتياجاتهم من الموظفين بعناية وتحديد ما إذا كانت المهام التي يقوم بها موظفون يعملون على أساس طرائق تعاقدية قصيرة الأجل، بما في ذلك الموظفون الفنيون بعقود قصيرة الأجل، لازمة على المدى الطويل، وإذا كان الأمر كذلك، جعل هذه الوظائف ووظائف عادية. ولا تستلزم هذه العملية تحويلاً للوظائف نظراً لأنه يتعين الإعلان عن الوظائف المحددة حسب الحاجة وملؤها من خلال عملية اختيار تنافسية. كما زُودت اللجنة بمعلومات عن الزيادة المقترحة بنسبة 21 في المائة في تمويل دعم البرامج والإدارة لإدارة ثقافة مكان العمل، والتي ستوفر القدرة على تنسيق ورصد تنفيذ التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، وإدارة عمليات التوظيف والترقية، وضمان التمويل الكافي للتطوير الوظيفي (المرجع نفسه، الفقرة 230).

37- وفيما يتعلق بالنسبة بين تكاليف العاملين (الموظفون والعاملون الآخرون) وتكاليف غير الموظفين، أبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، أن النسبة ظلت كما هي تقريباً عند 79 في المائة لتكاليف الموظفين و21 في المائة لتكاليف غير الموظفين في خطتي عام 2022 وعام 2023. ومع أنه كان ينبغي أن ترتفع نسبة تكاليف الموظفين بسبب الزيادة في عدد الوظائف لعام 2023 وتكلفة تحويل العقود إلى موظفين محددى المدة، إلا أن التأثير الصافي للزيادة الاستثنائية في تكاليف الطاقة في المقر الرئيسي، وصندوق طوارئ المكاتب القطرية، والتضخم، على تكاليف غير الموظفين، عوض الزيادة المتوقعة في النسبة (المرجع نفسه، الجدول رابعا-10).

38- وزُودت اللجنة أيضاً بالجدول أدناه الذي يوضح الزيادة في عدد الموظفين في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وفي المقر من تكاليف ميزانية دعم البرامج والإدارة حسب المستوى التنظيمي والركيزة خلال الفترة 2021-2023. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالموظفين الميدانيين، أبلغت اللجنة أنه كجزء من إطار التوظيف، نُفذت عملية تحويل للوظائف في الفترة 2022/2021 حيث تم تحويل تعيين أكثر من 2000 من حاملي عقود الخدمة إلى تعيينات محددة المدة. وخفضت هذه العملية النسبة بين موظفي العقود قصيرة الأجل/الطويلة الأجل المعيّنين محلياً من 61 في المائة (في أغسطس/آب 2021) إلى 47 في المائة (في مارس/آذار 2022). وفيما يتعلق بالزيادة في عدد الموظفين على مستوى المقر، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ميزانية دعم البرامج والإدارة مرتبطة بالمقر العالمي المؤسسي (أي المقر والمكاتب الإقليمية) وميزانية المكاتب القطرية الأساسية، وأن أي زيادة في الوظائف في ميزانية دعم البرامج والإدارة ستُنسب بشكل رئيسي إلى المقر العالمي (انظر أيضاً الفقرة 32 أعلاه). وتقر اللجنة الاستشارية بالتقدم الذي أحرزه البرنامج في تحويل عقود الخدمة إلى تعيينات محددة المدة وتتطلع إلى معلومات محدثة في التقرير القادم. واللجنة على ثقة من أنه سيتم تقديم جدول بمعلومات واضحة عن بيانات الموظفين مقابل بيانات غير الموظفين في التقارير المقبلة.

الجدول 3: تكلفة ميزانية دعم البرامج والإدارة للموظفين وغير الموظفين حسب المستوى التنظيمي والركيزة للفترة 2021-2023																									
المجموع الكلي	الركيزة هاء				الركيزة دال				الركيزة جيم				الركيزة باء				الركيزة ألف				التسميات الأفقية				
	مجموع الركيزة هاء	التكاليف الكلية (مليون دولار أمريكي)			مجموع الركيزة دال	التكاليف الكلية (مليون دولار أمريكي)			مجموع الركيزة جيم	التكاليف الكلية (مليون دولار أمريكي)			مجموع الركيزة باء	التكاليف الكلية (مليون دولار أمريكي)			مجموع الركيزة ألف	التكاليف الكلية (مليون دولار أمريكي)							
		تكاليف غير الموظفين	العاملون			تكاليف غير الموظفين	العاملون			تكاليف غير الموظفين	العاملون			تكاليف غير الموظفين	العاملون			تكاليف غير الموظفين	العاملون				تكاليف غير الموظفين	العاملون	
			الموظفون الآخرون	الموظفون			الموظفون الآخرون	الموظفون				الموظفون الآخرون	الموظفون												
48.4					25.4	8.3	2.5	14.6										23.0	6.3	2.5	14.3	المكاتب القطرية	2023		
116.4	3.8	0.8	1.2	1.9	11.7	1.6	3.4	6.7	44.4	6.0	11.3	27.1	46.9	9.7	14.9	22.2	9.6	2.2	2.1	5.4	المكاتب الإقليمية				
379.5	39.9	9.3	1.6	29.0	77.9	11.7	12.0	54.2	52.3	8.4	7.2	36.7	130.0	23.0	17.4	89.6	79.3	14.6	8.1	56.5	المقر				
32.0	2.4	2.4			8.2	5.4		2.7					19.6	19.5		0.2	1.8	1.8				التطبيق المركزي			
576.3	46.1	12.5	2.8	30.8	123.2	27.1	17.8	78.2	96.7	14.4	18.5	63.8	196.6	52.3	32.4	111.9	113.7	24.9	12.7	76.2	مجموع عام 2023				
43.0					21.5	5.6	2.6	13.3										21.5	5.6	2.7	13.2	المكاتب القطرية	2022		
105.3	2.3	0.4	0.8	1.1	11.2	1.3	2.7	7.2	31.5	3.8	8.4	19.3	39.0	6.1	12.9	20.0	21.3	4.8	5.2	11.3	المكاتب الإقليمية				
319.1	36.9	9.4	1.8	25.8	64.8	10.5	10.4	43.9	45.9	7.0	5.9	32.9	104.1	19.7	20.1	64.3	67.5	13.4	7.8	46.3	المقر				
28.7	2.2	2.2		0.0	4.8	3.7		1.1					20.9	20.9			0.9	0.9				التطبيق المركزي			
496.1	41.4	12.0	2.5	26.9	102.3	21.0	15.8	65.4	77.4	10.8	14.4	52.2	164.0	46.7	33.0	84.3	111.1	24.6	15.7	70.8	مجموع عام 2022				
103.5	0.0	0.0		0.0	11.2	5.0		6.2	5.0	5.0		0.0	62.1	62.1		0.0	25.2	6.7		18.5	المكاتب القطرية	2021			
81.9	1.9	1.0		0.9	8.8	3.3		5.5	33.3	11.9		21.4	29.0	12.9		16.1	8.9	2.3		6.6	المكاتب الإقليمية				
241.8	35.8	11.6		24.2	47.8	14.8		33.0	29.9	5.8		24.1	80.0	23.3		56.7	48.3	16.0		32.3	المقر				
16.3	2.1	2.1		0.0	5.3	4.5		0.8	0.0	0.0		0.0	7.5	7.5		0.0	1.4	1.4		0.0	التطبيق المركزي				
443.5	39.8	14.7	0.0	25.1	73.1	27.6	0.0	45.5	68.2	22.7	0.0	45.5	178.6	105.8	0.0	72.8	83.8	26.4	0.0	57.4	مجموع عام 2021				

سياسة المساواة بين الجنسين: التمثيل الجغرافي

39- يشير الجدول رابعا-15 من التقرير إلى ميزانية الناتج 4 "بناء أماكن عمل يسودها الاحترام وشاملة للجميع"، حيث سترتفع هذه الميزانية إلى 7.6 ملايين دولار أمريكي في عام 2023 بالمقارنة بمبلغ 1.0 دولار أمريكي في الميزانية المعتمدة لعام 2022. وترد معلومات عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الفقرة 234 إلى 236 و254 و258 من التقرير. ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تشمل أن الهدف من سياسة المساواة بين الجنسين المحدثة هو ضمان قيام البرنامج بتحسين حضوره ودوره وقدراته للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك من خلال أهداف استراتيجية تلبية الاحتياجات والأولويات والخبرات المختلفة لدى النساء والرجال والبنات والأولاد الذين يعمل معهم. ويشير التقرير أيضا إلى أنه في ظل مبادرة الاستثمار في العاملين، سيتم تطوير السياسات والتوثيق لتغطية جميع مجالات التنوع والشمول. وستعالج الاستثمارات في الأنشطة المزمعة النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإحراز تقدم في ضمان حصول جميع الموظفين على فرص متساوية، وإمكانية وصولهم إلى الموارد، وإسراع صوتهم في صنع القرار. واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيتم تقديم مزيد من المعلومات بشأن المبادرات المذكورة أعلاه وبشأن تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين المحدثة في تقارير البرنامج المقبلة.

40- وفيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول أدناه وأبلغت بأن زيادة تمثيل الموظفين الفنيين الدوليين من البلدان النامية تحقق معدل التكافؤ حاليا، وهو ما يتراوح بين 47 و53 في المائة. وينظر البرنامج، من خلال مجموعات المواهب الدولية المستقبلية، في أبعاد التنوع، بما فيها الجنس والأصل الجغرافي، لضمان قائمة متنوعة من المرشحين والموظفين في نهاية المطاف. وتتطلب عملية الترقية في البرنامج أيضا مراعاة تنوع المرشحين، كما أن أبعاد تنوع الموظفين دائما ما تكون "في الصدارة والمركز" في قرارات نقل الموظفين. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات المحدثة عن الجهود المبذولة لتحسين التمثيل الجغرافي على جميع المستويات، بما في ذلك زيادة تفاصيل توزيع الموظفين على أساس التمثيل الجغرافي في البرنامج، ستعكس في خطة الإدارة المقبلة.

الجدول 4: جنسيات الموظفين الفنيين الدوليين (الموظفون من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية)					
السنة	العدد المطلق للموظفين من البلدان المتقدمة النمو	نسبة الموظفين من البلدان المتقدمة النمو	العدد المطلق للموظفين من البلدان من النامية	نسبة الموظفين من البلدان النامية	المجموع
2019	906	56 في المائة	721	44 في المائة	1 627
2020	956	55 في المائة	772	45 في المائة	1 728
2021	1 013	54 في المائة	869	46 في المائة	1 882
2022	1 115	53 في المائة	986	47 في المائة	2 101

41- وفيما يتعلق بسياسة البرنامج المناهضة للعنصرية، أبلغت اللجنة أن البرنامج يتبع سياسة عدم التسامح مطلقا مع السلوك التعسفي أو التمييزي. ويخضع أي شخص يشتبه في ارتكابه مثل هذه الأفعال لعملية تأديبية سريعة وصارمة قد تؤدي إلى طرده من البرنامج وإحالته إلى وكالات إنفاذ القانون. ومنذ 1 يناير/كانون الثاني 2021، تلقت مكتب التفتيش والتحقيقات 16 ادعاء تتعلق بعناصر من العنصرية أو التمييز العنصري أو تتضمنها. وقد أغلقت أربعة ادعاءات في مرحلة التقييم الأولي بينما تجري حاليا معالجة الادعاءات الأخرى. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات المحدثة عن سياسة البرنامج المتعلقة بالعنصرية ستقدم في التقارير المقبلة.

مرافق التمويل الاستراتيجي

الخدمات المؤسسية

42- يشير التقرير إلى أن المجلس التنفيذي وافق على سقف يبلغ 147 مليون دولار أمريكي لتمويل الخدمات المؤسسية في خطة الإدارة للفترة 2022-2024. ويطلب البرنامج زيادة أخرى في السقف ليصل إلى 200 مليون دولار أمريكي. ويعكس السقف المقترح البالغ 200 مليون دولار أمريكي لعام 2023 والتخصيص للآليات الثلاث، وهي مركز الأسطول، ومرفق الميزنة الرأسمالية، وأنشطة تقديم الخدمات مقابل رسوم، زيادة الطلب المرتبط بالنمو في عمليات البرنامج منذ اعتماد الآليات. وترد المخصصات في الجدول خامسا-1 (EB.2/2022/05-A/1، الفقرات 288 إلى 290). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الزيادة تتعلق بشكل أساسي بمركز الأسطول ومرفق الميزنة الرأسمالية على النحو المبين أدناه:

(أ) يقدم مركز الأسطول سلفاً إلى مكاتب البرنامج لتغطية الخدمات المتعلقة بالأسطول ويتم استردادها من خلال رسوم تأجير المركبات المحملة على ميزانيات مكاتب البرنامج التي تستأجر المركبات ومن الإيرادات المتأتية من التخلص من المركبات المستأجرة في نهاية فترات إيجارها. وتضم حافظة خدمة الأسطول التابعة للبرنامج أكثر من 2600 مركبة مستأجرة، بينما يضم أسطول الشاحنات العالمي ما يقرب من 900 شاحنة مؤجرة إلى المكاتب القطرية، تم شراء 300 شاحنة منها في عام 2021 من خلال مرفق الميزنة الرأسمالية. كما أبلغت اللجنة بالزخم الذي اكتسبه الهيكل المشترك للبرنامج ومفوضية شؤون اللاجئين لتقديم خدمات الأسطول لوكالات الأمم المتحدة الأخرى في إطار خطة إصلاح الأمم المتحدة. ويبلغ رصيد مركز الأسطول المتوقع المتاح في نهاية عام 2022 ما مقداره 5 ملايين دولار أمريكي ويتوقع البرنامج أن يتطلب الحساب الخاص لأسطول الشاحنات العالمي سلفاً في عام 2023 قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي للتوسع في قدرات المكاتب القطرية من حيث الشاحنات (انظر أيضاً الفقرات من 49 إلى 52 أدناه)؛

(ب) مرفق الميزنة الرأسمالية هو مرفق متجدد يمكن البرنامج من تقديم سلف لمشروعات متعددة السنوات وتلقي مدفوعات من ميزانيات الحافظة القطرية أو مصادر تمويل أخرى على مدى عدة سنوات. ويبلغ الرصيد المتاح المتوقع للمرفق في نهاية عام 2022 ما مقداره 25 مليون دولار أمريكي، في حين أن إجمالي المدفوعات المتوقعة للمشروعات المعتمدة الجديدة يبلغ 64.1 مليون دولار أمريكي. لذلك، تم تحديد زيادة قدرها 43 مليون دولار أمريكي لتلبية الطلب على الطلبات المتوقعة للمشروعات المتعددة السنوات في عام 2023.

المستوى المستهدف لحساب الاستجابة العاجلة

43- تقترح الإدارة أن يوافق المجلس التنفيذي على مستوى مستهدف جديد لحساب الاستجابة العاجلة قدره 400 مليون دولار أمريكي لعام 2023. ويشير التقرير إلى أن حساب الاستجابة العاجلة يقدم المساعدة المتقدمة للحياة وأن المساهمات في الحساب تتمتع بدرجة عالية من المرونة وهي غير مخصصة لنشاط معين أو لبرنامج قطري معين. وقد حُصص مبلغ قياسي قدره 220 مليون دولار أمريكي من حساب الاستجابة العاجلة في عام 2021 (زيادة بنسبة 17 في المائة مقارنة بعام 2020) للاستجابة للطوارئ والعمل المبكر والتأهب لإنقاذ الأرواح أو لأنشطة الاستعداد التشغيلي (EB.2/2022/05-A/1، الفقرات 322 إلى 328). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المستوى المستهدف الحالي لحساب الاستجابة العاجلة البالغ 200 مليون دولار أمريكي تمت الموافقة عليه في عام 2015 وهو يمثل 4 في المائة من المساهمات السنوية. وفي أغسطس/آب 2022، كان هذا المستوى يمثل 1.8 في المائة من توقعات المساهمات العالمية لعام 2022. وأبلغت اللجنة أنه، لاستعادة المستويات السابقة من المرونة والاستجابة، يُقترح لأن يضاعف المستوى المستهدف ليصل إلى 400 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وهو ما سيشكل أقل من 4 في المائة من توقعات المساهمات العالمية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الهدف المقترح هو في الوقت نفسه انعكاس للطلب المتزايد على حساب الاستجابة العاجلة وزيادة استجابة المانحين لأزمة الغذاء العالمية، وأن الموافقة على الزيادة هي إشارة إلى

اعتراف المجلس التنفيذي بأهمية حساب الاستجابة العاجلة كأداة للاستجابة لحالات الطوارئ ويمكن استخدامها لدعوة المانحين التقليديين وغير التقليديين إلى تقديم الموارد.

سقفا الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع

44- فيما يتعلق بسقفي آلية الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع، يطلب البرنامج من المجلس التنفيذي الموافقة على التغيير في سقفي آلية الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع من مبلغ ثابت بالدولار الأمريكي بزيادته إلى مستوى يصل إلى 10 في المائة من توقعات المساهمات العالمية السائدة لكل من المرفقين في أي وقت معين. على أن سقف آلية الإقراض الداخلي للمشروعات يجب ألا يتجاوز نسبة الاحتياطي التشغيلي المحددة بـ 10:1 (EB.2/2022/05-A/1، الصفحة 6).

45- ويشير التقرير إلى أنه على مدى العامين الماضيين، طلب البرنامج من المجلس زيادة سقف الإقراض الداخلي للمشروعات مرتين وسقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع ثلاث مرات للاستجابة للطلب الإنساني المتزايد بسرعة. وقد تمت الموافقة على الزيادة الأخيرة في الدورة السنوية للمجلس لعام 2022، عندما وافق على سقف قدره 950 مليون دولار أمريكي للإقراض الداخلي للمشروعات وعلى سقف قدره 950 مليون دولار أمريكي لمرفق الإدارة الشاملة للسلع. ويشير التقرير إلى أن الوتيرة التي تمت بها زيادة هذين المرفقين في العامين الماضيين إلى أن المبلغ الثابت لم يعد مناسباً للغرض في بيئة إنسانية غير مؤكدة وسريعة التصعيد (EB.2/2022/05-A/1، الفقرة 303). وإدارة الزيادات في السقوف بكفاءة أكبر، وتجنب مخاطر عدم كفاية الأموال في المرفقين وزيادة القدرة على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة والمتغيرة، تقترح الإدارة تغيير السقوف من مبلغ ثابت بالدولار الأمريكي إلى نسبة مئوية من توقعات المساهمات العالمية للبرنامج. ومن شأن هذا النهج أن يوفر قدرة احتياطية لمراقف التمويل الاستراتيجي للبرنامج، مما يمكن الإدارة من توقع حالات الطوارئ والاستعداد لها والاستجابة لها بشكل استباقي بسرعة ومرونة، بما يتماشى مع الاستجابة المتوقعة من الجهات المانحة (المراجع نفسه، الفقرة 304).

46- ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تجربة البرنامج على مدى الـ 18 شهراً الماضية، والتي شهدت نمواً هائلاً في الاحتياجات والمساهمات، أظهرت أن سقفاً بنسبة 10 في المائة من التوقعات سيكون كافياً لتوسيع نطاق التمويل الاستراتيجية لتلبية الطلب المتزايد. لذلك يقترح الحفاظ على هذه النسبة ومواصلة رصد استخدام هذه المراقف. وأبلغت اللجنة أيضاً أن البرنامج سيستخدم الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع بحدود سقفيهما مع تحديث توقعات المساهمات العالمية، وهي عملية تحدث خمس مرات في السنة. وفي حالة حدوث انخفاض في توقعات المساهمات العالمية، سينخفض السقفان بشكل متناسب، وسيتم اتخاذ إجراءات لجعل رصيدي الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع متماسكين مع السقفين المنخفضين. وفي حالة الإقراض الداخلي للمشروعات، قد يستلزم ذلك الحد من السلف الجديدة وتسريع عمليات السداد حيثما أمكن. أما في حالة مرفق الإدارة الشاملة للسلع، فإن ذلك يستلزم خفض تجديد مخزون المرفق وتسريع المبيعات للمكاتب القطرية حيثما أمكن. كما تم تزويد اللجنة بمعلومات تتعلق بكل المرفقين في الجدولين أدناه وكذلك بتدابير التخفيف من حدة المخاطر إذا لم تتحقق المساهمات المتوقعة.

الجدول 5: الإقراض الداخلي للمشروعات في الفترة 2020-2022 حتى تاريخه (مليون دولار أمريكي)				
السنة	برنامج العمل الممول	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	الأرصدة الختامية
2020	8 400.0	1 543.1	1 543.1	481.9
2021	9 500.0	2 186.8	2 160.0	245.8
2022 حتى تاريخه	*11 000.0	2 019.5	1 529.3	**433.0

* استناداً إلى توقعات المساهمات العالمية لعام 2022 وفقاً لخطة الإدارة.

** في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2022

الجدول 6: مرفق الإدارة الشاملة للسلع في الفترة 2020-2022 حتى تاريخه (مليون دولار أمريكي)				
السنة	برنامج العمل الممول	تجديد مرفق الإدارة الشاملة للسلع	مبيعات مرفق الإدارة الشاملة للسلع للمكاتب القطرية	رصيد نهاية السنة
2020	8 400.0	863.0	823.0	111.5
2021	9 500.0	1 455.0	1 287.0	517.3
2022 حتى تاريخه	*11 000.0	1 621.0	1 524.0	**62.0

* استنادا إلى توقعات المساهمات العالمية لعام 2022 وفقا لخطة الإدارة.

** في 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2022

47- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت سابقا في مايو/أيار 2022 بأن تحديد سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع كنسبة مئوية أو كنسبة ثابتة من التوقعات العالمية السنوية سيتطلب مزيدا من التقييم من أجل تحديد جدوى تنفيذ نهج منظم، نظرا لأن التوقعات العالمية تعتبر هدفا متحركا على مدار العام وهي بالتالي تخضع للتحديث باستمرار. أما بالنسبة إلى آلية الإقراض الداخلي للمشروعات، فقد أشير إلى أن الاقتراح يعكس بالفعل سقفا لنسبة الرافعة المالية الاحتياطية المحددة بـ 10:1، أي سقفا مقترحا قدره 950 مليون دولار أمريكي مقابل الاحتياطي الحالي البالغ 95.2 مليون دولار (AC 2210، الفقرة 21).

48- وتشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها بأن ينظر المجلس التنفيذي في توجيه طلب للمدير التنفيذي لإجراء تحليل إضافي للنهج الذي يحدد المجلس التنفيذي بموجبه النسب/النسب المئوية الملائمة لحساب مستويات آليات التمويل بالسلف في تحديد سقفي مرفق الإدارة الشاملة للسلع وآلية إقراض المشروعات الداخلية، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس في سياق التقرير التالي (AC 2210، الفقرة 22). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المزيد من المعلومات عن إجراءات تحديد سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع كنسبة مئوية من هدف متحرك ستقدم إلى المجلس التنفيذي وقت النظر في هذا التقرير. وترى اللجنة أيضا أنه ينبغي توفير مزيد من الوضوح للمجلس بشأن ما إذا كان من المتوقع أن يزداد مستوى الاحتياطي التشغيلي باستمرار مع تطور توقعات المساهمات العالمية أو إذا كانت الزيادة الحالية المقترحة ستؤدي إلى رفع الاحتياطي إلى مستوى مناسب للمستقبل. وإذا وافق المجلس على هذه المقترحات، فإن اللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيتم إطلاع المجلس بانتظام على مستجدات حالة التمويل لكل من آلية إقراض المشروعات الداخلية ومرفق الإدارة الشاملة للسلع.

التعاون مع الكيانات الأخرى؛ الخدمات المشتركة وترتيبات تقاسم التكاليف

49- يشير التقرير إلى عدد من مبادرات التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى وإلى الخدمات المشتركة وترتيبات تقاسم التكاليف. وتقدم الفقرات من 275 إلى 281 معلومات عن المبادرة المتعددة السنوات بشأن خارطة طريق الكفاءة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب تنسيق التنمية التابع للأمم المتحدة حدد أهدافا سنوية لتحقيق مكاسب في الكفاءة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يصل مجموعها إلى 316 مليون دولار أمريكي في عام 2024 على النحو التالي: (1) استراتيجيات عمليات الأعمال: 105 ملايين دولار أمريكي كمكاسب في الكفاءة في عام 2024؛ (2) مراكز الخدمات المشتركة المحلية، والتي كانت تُعرف سابقا باسم المكاتب الخلفية المشتركة: 77 مليون دولار أمريكي كمكاسب في الكفاءة في عام 2024؛ (3) المباني المشتركة: 8 ملايين دولار كمكاسب في الكفاءة في عام 2024؛ (4) الخدمات المشتركة العالمية: 126 مليون دولار أمريكي كمكاسب في الكفاءة في عام 2024.

50- وأبلغت اللجنة بأن مكاسب الكفاءة محددة كليا في تقرير الأداء السنوي للبرنامج، وأنه في عام 2021، حقق البرنامج، من بين مبادراته الرئيسية، ما يقرب من 164 مليون دولار أمريكي من حيث الكفاءة في الوقت والتكلفة، ويخطط البرنامج لمواصلة دفع الممارسات المشتركة بين الوكالات، والمكاتب الخلفية المشتركة، والبرمجة المشتركة، لتعظيم مكاسب الكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة على النحو المبين في رؤية الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولدى الاستفسار، زودت اللجنة بقائمة مفصلة للممارسات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك معلومات تتعلق بمشاركة البرنامج ومكاسب الكفاءة المحققة،

وترد القائمة كمرفق لهذا التقرير. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمعلومات المقدمة بشأن المبادرات المشتركة بين الوكالات وبشأن مكاسب الكفاءة، وتثق في أنه سيتم تقديم معلومات مستكملة عنها في التقارير المقبلة.

استرداد التكاليف

51- يقدم التقرير معلومات عن استرداد التكاليف ورسوم آليات الخدمة (المرجع نفسه، الفقرات 136 و139 و279 و200 إلى 302). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج يطبق مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف في جميع أنشطته التي يمكن تمويلها بمساهمة من المانحين أو بمدفوعات لتوفير الخدمات. وينطبق المبدأ أيضاً على الحلول الاستشارية للبرنامج وتقديم الخدمات، والتي تشمل الخدمات عند الطلب (مثل شراء الأغذية ونقلها)، وخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، ومجموعة اللوجستيات، ومجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ. وبالنسبة لعام 2023، تبلغ الإيرادات المتوقعة لتقديم الخدمات عند الطلب 500 مليون دولار أمريكي. وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، بما في ذلك استخدام أماكن العمل المشتركة، يتماشى استرداد التكاليف مع الاتفاقات ذات الصلة بين البرنامج ووكالات الأمم المتحدة (EB.2/2022/05-A/1، الفقرة 113 والجدولان ثالثاً-3 وثالثاً-10).

52- وأبلغت اللجنة أيضاً أنه فيما يتعلق بتقديم الدعم لكيانات الأمم المتحدة الأخرى على أساس تقديم الخدمات مقابل رسوم، فإن البرنامج يضع خبراته في مجال سلسلة الإمداد في خدمة المجتمع الإنساني الأوسع وهو مكلف حالياً بإدارة شبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، ويفود مجموعة اللوجستيات العالمية، ويدير عمليات تأجير الطائرات التابعة للأمم المتحدة. كما يعرض البرنامج الاستفادة من هذه الخبرة لدعم الأهداف البرنامجية لشركائه. وأبلغت اللجنة بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الحالية تتيح فرصة جديدة لتعميم عناصر دعم سلسلة الإمداد المخصصة/تقديم الخدمات مقابل رسوم داخل الأمم المتحدة، وأن معاملات تقديم الخدمات يمكن تسجيلها ضمن الخطة الاستراتيجية القطرية عندما تكون الخدمة خاصة بعملية قطرية، أو يمكن تسجيلها في حساب خاص، مثل الحساب الخاص بمستودعات الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات المتعلقة بالإيرادات المتلقاة عن طريق خدمات استرداد التكاليف ستقدم في سياق التقارير المقبلة.

ثالثاً- تحديث بشأن صندوق التحوّل لتغيير الحياة

53- يشير التقرير (EB.2/2022/05-B/1) المقدم إلى المجلس التنفيذي للبرنامج للنظر فيه إلى أن المجلس التنفيذي وافق في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2022 على استخدام مبلغ 55 مليون دولار أمريكي من الحساب العام لإنشاء صندوق التحوّل لتغيير الحياة. ويسعى الصندوق إلى تعزيز دعم البرنامج للحكومات في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما هدفا التنمية المستدامة 2 و17. كما طلب المجلس التنفيذي للبرنامج، عند الموافقة على صندوق التحوّل لتغيير الحياة، إلى البرنامج أن يجرى عدداً من الأنشطة على النحو المبين في الفقرة 2 من التقرير.

54- وتقدم الوثيقة معلومات أساسية (الفقرات من 4 إلى 7)، والدروس المستفادة من صندوق التحوّل لتغيير الحياة (الفقرات من 8 إلى 10)، ولمحة عامة عن الصندوق وأنشطته المتوخاة (الفقرات من 11 إلى 20)، وكيف يتلاءم مع الخطط الاستراتيجية القطرية (الفقرات من 21 إلى 24). كما تعرض الوثيقة سبل تحديد أولويات البلدان واختيار المقترحات المحددة (الفقرات من 25 إلى 34)، وتؤكد على أهمية الشراكات وتوفر مؤشرات الأداء الرئيسية التي سستخدم لرصد الصندوق وتقييمه (الفقرات من 25 إلى 43). ولدى الاستفسار، تم تزويد اللجنة الاستشارية بمعلومات تتعلق بالصندوق وأبلغت أن من شأن "تغيير الحياة" بشكل فعال على المدى الطويل أن يقلل من الحاجة إلى "إنقاذ الأرواح"، وتنص الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج (2022-2025) بوضوح على ضرورة معالجة الجوع وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي في كلا سياقي "إنقاذ الأرواح" و"تغيير

الحياة"، عندما تطلب ذلك الحكومات الوطنية. وأبلغت اللجنة عن التكامل بين الولايتين وأن صندوق التحوّل لتغيير الحياة يدعم الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى الاكتفاء الذاتي.

55- ورُودت اللجنة أيضا بمعلومات تتعلق بعملية اختيار البلدان وبآلية تخصيص التمويل، مما يشير إلى أن صندوق التحوّل لتغيير الحياة لن يمول إلا أنشطة مدرجة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025) وفي الخطط الاستراتيجية القطرية التي اعتمدها المجلس. وتستند جميع هذه الأنشطة إلى الميزة النسبية للبرنامج، ويهدف التمويل إلى أن يكون تحفيزيا حتى يتمكن البرنامج من مساعدة الحكومات على بناء تحالفات تمكنها من التقدم في تنفيذ خطة عام 2030 بما يتماشى مع خطط التنمية الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعتمد. وأبلغت اللجنة أنه لضمان التكامل مع الكيانات الأخرى في الميدان، سيوسع البرنامج نطاق شراكاته القائمة وسيبني شراكات جديدة بما في ذلك مع بعض الوكالات الشقيقة على النحو المبين في التقرير.

الملحق

الممارسات المشتركة بين الوكالات ومكاسب الكفاءة ذات الصلة

(أ) استراتيجية عمليات الأعمال:

- تم وضع استراتيجية عمليات الأعمال في جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية البالغ عددها 131، بما في ذلك ضمن المكاتب القطرية التابعة للبرنامج وعددها 87 مكتباً.
- أدت مشاركة البرنامج في هذه الاستراتيجية إلى تحقيق مكاسب داخلية في الكفاءة في البرنامج تُقدَّر بحوالي 25 مليون دولار أمريكي لفترة الخمس سنوات 2019-2023.
- في جميع المكاتب القطرية، يدير البرنامج ما يقرب من 235 خدمة مشتركة: 40 في المائة منها تتبع الإدارة، و25 في المائة منها تتبع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- أرسل البرنامج نحو 50 شخصاً لتدريبهم على الاستراتيجية في دورات تدريبية مشتركة بين الوكالات تابعة لمكتب تنسيق التنمية.
- يقوم مقر البرنامج بإنشاء شبكة ممارسي استراتيجية عمليات الأعمال ويشارك فيها ممثلون من جميع المكاتب القطرية للعمل كمورد تقني ضمن المكتب وللاحتفاظ بسجلات المكتب الخاصة بالاستراتيجية.
- يقوم مقر البرنامج بتطوير أدوات ودورات تدريبية ووثائق إرشادية لتكملة التوجيه الرسمي المشترك بين الوكالات والدورات التدريبية، حيث إن المحتوى الحالي ليس مفصلاً بما فيه الكفاية ويؤدي إلى فجوة معرفية في هذا المجال.
- (ب) مراكز الخدمات المشتركة المحلية (كانت تُعرف سابقاً باسم "المكاتب الخلفية المشتركة")، وتشمل الإنجازات الرئيسية ما يلي:

- تم تحديد البرنامج باعتباره الكيان الرائد لمرحلة التخطيط والتصميم، حيث يعمل مع مكتب تنسيق التنمية على الجوانب التقنية لبدء التنفيذ في تنزانيا.
- تم تحديد البرنامج باعتباره الكيان الرائد في تقديم الخدمات اللوجستية في كينيا، ويعمل حالياً على وضع دراسة جدوى وتنسيق المدخلات المشتركة بين الوكالات لإعداد تقييم للطلب يمكن أن يحدد سياق الخدمة المحلية.

(ج) المباني المشتركة:

- تحققت مكاسب كبيرة في زيادة التشارك في المباني للوصول إلى نسبة للبرنامج تبلغ 48 في المائة، مما أدى إلى تحسين شروط الإيجار وخدمات الإيجار التجارية، وتعزيز الأمن، ووفورات الحجم في عقود الصيانة. ويعمل البرنامج كوكالة رائدة في 63 مبنى.
- حقق استخدام مكررة التفاهم الموحدة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والموجهة للوكالات المشاركة وفورات في الموارد من الممكن استخدامها في استعراض العقود الفردية المبرمة مع مؤجرين منفصلين.
- تم أيضاً تنفيذ أداة IDEAS لضمان الاستدامة البيئية للتشارك في المباني.
- في العام القادم، ستكون المجالات التالية هي مجالات التركيز والأولوية الرئيسية للمباني المشتركة:

◀ تعديل الجدول الزمني اعتباراً من عام 2023، حيث أعيد تقييم خطة تنفيذ المباني المشتركة وتم وضع منهجية جديدة. والقصد من ذلك هو إعطاء الأولوية لتنفيذ مشروعات مباني العمل المشتركة المنصفة

بالتأثير الكبير والكفاءة، بناء على مجموعة عالمية معتمدة من البيانات الشاملة من خلال عملية تقييم ضمن منصة الأمم المتحدة للمعلومات. وسيتم التحقق من صحة الإبلاغ عن مكاسب الكفاءة في أماكن العمل.

◀ توفير الدعم التقني للأفرقة القطرية لإنشاء ملفات مشروعات التشييد/التجديد بما في ذلك تحليل التكاليف والفوائد، وأثناء تنفيذ المشروع في 66 موقعا.

◀ إجراء تدريبات وجاهية متعمقة لتمكين الأفرقة القطرية من إنشاء وتنفيذ مشروعات المباني المشتركة.

◀ إدارة خارطة طريق الأماكن المشتركة وتقديم التقارير إلى الهيئات الرئاسية عن مباني العمل المشتركة.

(د) الخدمات المشتركة العالمية:

○ للسير قدما، سيواصل البرنامج دعمه لتطوير الخدمات المشتركة العالمية، التي بدأها مؤخرا مكتب تنسيق التنمية. وتركز الخدمات المشتركة العالمية على تقديم خدمات مستقلة عن الموقع لجميع وكالات وكيانات الأمم المتحدة كجزء من هيكل الإمداد العالمي الأوسع لخدمات الدعم التشغيلي للأمم المتحدة.

○ سُنِّدَ الخدمات من قبل الكيانات الأكبر في المنظومة، للاستفادة من حجمها وتغطيتها الجغرافية، وستُقدم لجميع الكيانات الأخرى المهتمة في المنظومة. وقد وافقت تسعة كيانات على التعاون في الخدمات المشتركة العالمية، وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والبرنامج، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والأمانة العامة للأمم المتحدة.

○ سيقدم البرنامج تسع خدمات:

1- خدمة التحويل النقدي

2- مركز حجوزات الأمم المتحدة: مركز الأمم المتحدة للتنقل

3- مركز حجوزات الأمم المتحدة: الإقامة

4- مركز حجوزات الأمم المتحدة: الخدمات الطبية

5- الخدمات اللوجستية

6- خدمات الطيران

7- خدمات "الأسطول الثقيل"

8- خدمات الإمداد بالوقود

9- أسطول الأمم المتحدة (مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين).

(هـ) أسطول الأمم المتحدة:

○ حددت دراسة الجدوى لتوفير خدمات أسطول مركزية عبر منظومة الأمم المتحدة بأكملها فرصة لتحقيق وفورات متكررة تقدر بـ 17 مليون دولار أمريكي إلى 28 مليون دولار أمريكي سنويا ووفورات غير متكررة تقدر بـ 25 مليون دولار أمريكي إلى 69 مليون دولار أمريكي.

○ تم إنشاء أسطول الأمم المتحدة على أساس استرداد التكاليف، مع تمويل جميع الأنشطة بالكامل من الرسوم المفروضة على العملاء. يتم استرداد جميع التكاليف (رأس المال والتشغيل) من خلال رسوم التأجير الشهرية وكذلك الإيرادات من التخلص من المركبات في نهاية عقد الإيجار.

- لبدء عمليات تأجير المركبات، يتطلب أسطول الأمم المتحدة رأس مال كبير مقدما لشراء المركبات وتوابعها لتأجيرها لوكالات العملاء على فترة إيجار مدتها 60 شهرا. ونظرا لأن عدد المركبات المستأجرة سيكون منخفضا في المرحلة الأولى من العمليات، سيصل أسطول الأمم المتحدة إلى نقطة التعادل بحلول عام 2026 مع التمويل التشغيلي الحالي، وستدعم أموال المبادرة المؤسسية الحاسمة المطلوبة العمليات مع تزايد عدد المركبات المستأجرة بمرور الوقت.

(و) مركز حجوزات الأمم المتحدة:

- يمثل مركز حجوزات الأمم المتحدة خدمة عالمية مشتركة مفتوحة أمام المجتمع الإنساني الأوسع تقدم خدمات الحجز الرقمي وخدمات المكتب الخلفي للإقامة والنقل والخدمات الطبية والاستشارات.
- في عام 2021، أدت زيادة معدلات الإشغال التي تحققت من خلال تسهيل الوصول عبر الإنترنت إلى دور الضيافة التابعة للبرنامج إلى تحقيق كفاءة في التكلفة بقيمة 1.6 مليون دولار، وكفاءة في الوقت بلغت 37.5 من مكافئات الدوام الكامل للبرنامج و73.2 من مكافئات الدوام الكامل لكيانات الأمم المتحدة الأخرى.
- إجمالا، بالنظر إلى كل من خدمات الإقامة والتنقل، حقق البرنامج 1.9 مليون دولار من كفاءة التكلفة و163 من مكافئات الدوام الكامل من كفاءة الوقت، بما يعادل 7.7 ملايين دولار.

(ز) حل المدفوعات العالمية:

- استعرضت مجموعة القيادة النموذج المقترح لحل المدفوعات العالمية ومُنح النموذج الأولوية كمشروع رائد للخدمات العالمية في إطار التزام البرنامج بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "خارطة طريق الكفاءة".
- سيعمل هذا الحل، وهو الأفضل في فنته وتدعمه تقنية مثبتة، على دمج 70 في المائة في المتوسط من مهام المدفوعات الحالية لدى المكاتب القطرية، والتي يتم إجراؤها يدويا، في منصة واحدة تركز على مهام المعاملات ذات الحجم الكبير والطابع الروتيني.
- يجري العمل على تنفيذ حل المدفوعات العالمية في إطار تجريبي متعدد الخطوات، تليه مرحلة نشر كاملة خلال السنوات الثلاث القادمة.
- عند التنفيذ الكامل (2026)، يُقدر أنه سيتم توفير حوالي 190 000 ساعة من العمل المتكرر واليدوي سنويا، أي ما يعادل 5 ملايين دولار أمريكي.